المعرّف من حيث هو فلا يلزم من احتياج المعرف
الى المعرّف احتياجه اليه لما ذكر وقد يعتبر
من حيث هو معرف فيلزم من ذلك احتياجه اليه
ولا يعتبر العقل على هذا الوجه دائما فينقطع
التسلسل بانقطاع الاعتبار ويمكن الجواب عنه
بان يقال انّ معرّف المعرّف ممّا يصدق عليه مفهوم
المعرّف ولا يلزم من احتياج المفهوم الى المعرّف
احتياج ما صدق عليه المفهوم اليه فيكون
الاعتراض من قبيل اشتباه المعروض بالعارض
تأمّل قوله لانّه ان كان مجرّدا للذاتيات آه
الانسب ان يقال بدله ان كان تصوّره سببا
لاكتساب تصوّر الشئ بكنهه فحدّ وان كان
سببا لاكتساب تصوّر الشئ بوجه يميزه عمّا

ورسم

فرسم قوله دال على كنه ماهيّة الشئ اى دلالة
الكاسب على المكتسب فلا ترد القضيّة الدالّة
على عكسها ولا الملزوم المركب الدالّ على الازم
ولا اللفظ المركّب الدالّ على ما وضع له كرامى
المجاز وانّما زاد الشارح لفظ الكنه ليندفع
ايرادا لنقض بالرسم والمص حذفه اعتمادا
على التبادر والقول المركّب جنس للحدّ الملفوظ
ان كان التعريف له والمعقول ان كان له
ولا يجوز ان يكون جنسا لهما معا لما سيجى
وباق القيود فصل يخرج الرسم والقياس
لكن على تقدير ان يكون التعريف للحدّ الملفوظ
يرد عليه التعريف بمثل الناطق فقط قوله
والحدّ المنع فتسميته حدّا امّا من قبيل تسمية

Copyright © King Saud University